

فجيعة انتحار العراقيين.. حالة أم ظاهرة؟

د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية



الأخرى التي ظهرت على سطح المجتمع بعد سنة 2003. لكن ما يثير الغرابة والعجب أن المعالجات الحكومية تحذ من الفعل في مكان ما، وتتركه ليمارس بحرية تامة في مكان آخر. ولعل مقترح مجلس محافظة بغداد إنشاء حواجز بارتفاع مترين على جسور العاصمة لمنع حالات الانتحار المتزايدة، مثال حي على فوضى التشريعات في بلاد كان حمو راوي أول المشرعين فيها (حكم من 1750-1792 قبل الميلاد)، مما أثار موجة من الغضب والاستهجان أشعلت مواقع التواصل الاجتماعي، وزوبعة من ردود الفعل في مختلف الأوساط عقب إعلان الخبر. عُزِدَ عضو الحزب الشيوعي العراقي جاسم الحلقي في حسابه على تويتر، ساخرا من القرار بالقول "بعد تفكير طويل اقترح المسؤولون وضع سياج عال على جسور بغداد للحد من حالات الانتحار، غابت عن بالهم الأسباب الحقيقية، التي تدفع شباب العراق لذلك الفعل، وفي مقدمتها الفساد والمحاصصة وسوء الإدارة والبطالة، التي أنتجت اليأس والإحباط وفقدان الأمل".

في ظل دولة فاسدة بسلطاتها الثلاث يتحكم بمصير شعبها حكام لم يعالجوا مشكلة واحدة منذ جاؤوا في ركاب المحتل، وأحزاب موالية لطهران، وميليشيات إرهابية مديرة على إشاعة الخراب وإذلال العباد، واقتناص أرواح المواطنين، بل أنتجوا مشكلات أكبر، وجعلوا المشكلة الواحدة تلد مشكلات والكافة تجر كوارث.

وحسب كتاب "يوم الحساب العسير"، المائل للطبع حاليا لمؤلفه أستاذ الفلسفة الدكتور عبدالستار الراوي، فإن العراق احتل سنة 2018، وفق دراسة أميركية أجراها مركز "غالوب للدراسات الدولية" حول نسب الانتحار وأسبابه، المرتبة الرابعة عالميا بعد كل من تشاد والنيجر وسيراليون، بسبب تقشي "المشاعر السلبية"، التي قد تقود إلى الانتحار.

وتقول مصادر رسمية إن حالات الانتحار في العراق تراجعت منذ انطلاق احتجاجات أكتوبر 2019، حيث رفع المحتجون شعار "نريد وطنا"، في تعبير واضح عن مشاعر الإحباط في هيمنة أحزاب ساقطة وطنيا وميليشيات موالية للخارج على قرار الدولة. تراكتت العلل وتوالت الأسباب: نفسية واجتماعية واقتصادية، فأفضت إلى خيار نبذ الحياة، والإقدام على الموت، وهو ما يعبر، في مجمله، عن فقدان الحلم الشخصي، وانعدام الأمل بالغد، بعد أن بلغت غائلة البطالة بين الشباب معدلاتها القوي 35 في المئة، منحدره بهذه الشريحة الفتية إلى ما تحت خط الفقر المهب، فلم يعد لدى الشاب إلا الهروب إلى مهاوي العدم والردي.

قال لي الدكتور محمد الشيلخي، مدير المركز العربي للعدالة، إن ظاهرة زيادة الانتحار في العراق ترجع إلى أسباب وعوامل عديدة، وبالتأكيد فإن أي جريمة ترجع إلى أسباب رئيسية يجب توافر إحداها لكي تظهر الجريمة في المجتمع، وهي: أسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فإذا ما توفر أحد هذه الأسباب نرى الجريمة في المجتمع، بمعنى أن العلم الجنائي يبحث عن توفر سبب واحد لتظهر الجريمة، ولكن ما بالك إذا ما توافرت هذه الأسباب كلها في زمن ومكان واحد، وبالتأكيد تظهر الجريمة في المجتمع. وسواء كانت فجيرة الانتحار في العراق حالة أم ظاهرة فإن استمرار البطالة، التي يعاني منها الشباب العراقي، والتي سببها الأول الفساد الحكومي، سيمنع هذه الحالة أو الظاهرة الحياة، لكن العراقيين لم يقطعوا الأمل في ثورة شبابهم، التي أبقت الأمل في صدورهم بإمكانية القضاء على الفساد وتغيير حال العراق وتحريره من أحزاب ولائية جعلت أبناء العراق يحرمون من ثروات بلادهم، فيما تنتغم بها السلطات الثلاث وطواقمها وأحزابها وميليشياتها، وامتدت المائدة الحرام إلى الولي الفقيه وحاشيته، فضلا عن أن هناك أكثر من مليون وظيفة فضائية يلتهم رواتبها الفاسدون، لو ذهبت لخلق فرص عمل حقيقية للشباب لخفت ظاهرة البطالة، وربما اختفت، وزالت معها فجيرة الانتحار.

أفرز احتلال العراق ظواهر كثيرة لم يعرفها المجتمع العراقي، من قبل، من بينها ظاهرة الانتحار بسبب السياسات الحكومية، التي سدّت أبواب الأمل أمام الشباب العراقي، بصفة خاصة، إذ يجمع باحثون اجتماعيون على أن أبرز أسباب هذه الظاهرة هو فشل النظام السياسي والبطالة السياسية الحاكمة في حل مشكلات الشباب، وتحقيق أحلامهم في حياة كريمة وأمنة، وحالات اليأس والوضع المعيشي المتهاك، والفقر والبطالة، والعجز عن إعالة الأسرة، وفقدان الأمل في تحسن الحال.

في أعقاب غزو العراق في 2003 برزت ظواهر كثيرة منها تراء الطبقة السياسية، إفقار المجتمع العراقي، استنثار الأحزاب والفصائل المسلحة على المشاريع الاستثمارية والأموال، العمالة المستوردة ومحدودية سوق العمل وزيادة نسب البطالة، وهي أسباب مضافة جعلت الشباب العراقي يخرج في تظاهرات، منذ سنة 2011، وحتى اليوم، للمطالبة بتحسين أوضاع البلاد، وقوبلت هذه التظاهرات بالقمع والعنف والقتل.

العلل تراكتت والأسباب توالت فأفضت إلى خيار نبذ الحياة والإقدام على الموت وهو ما يعبر في مجمله عن فقدان الحلم الشخصي وانعدام الأمل بعد أن بلغت نسبة البطالة بين الشباب 35 في المئة

من وجهة نظر علم الاجتماع، فإن ما يحصل في العراق، اليوم، هو جزء من الأعراض السيكلوجية الناجمة عن الصدمة الأيديولوجية والثقافية والاقتصادية لأحزاب الموالاة، وبسبب التجارب المؤلمة للطفولة المعنوية للعراقي منذ 2003، التي وإن زادت من منسوب ثقافة الموت على ثقافة الحياة، لكن الثوار طوعوا ثقافة الموت لاستعادة ثقافة الحياة، التي كانت سائدة قبل الاحتلال، والغريق لا يخاف من البلل، كما قال لي عالم الاجتماع العراقي الدكتور عبدالسلام الطائي، في حديث مطول عن هذه الظاهرة.

وكانت حالات الانتحار قد شهدت تزايدا في أوساط الشباب العراقي، جراء فشل الطبقة السياسية الحاكمة في حل مشكلاتهم وتحقيق أحلامهم في حياة كريمة وأمنة، وفق رصد جديد لموقع "مونييتور". إلا أن الملاحظ أن ظاهرة الانتحار في العراق خفت، بنحو واضح جدا، بعد انتفاضة الشباب في أكتوبر 2019، ثم عادت لتتل برأسها مجددا، بعد انحسار مساحة الاحتجاجات الشعبية بسبب جائحة كورونا، إذ كشف مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن وقوع 298 حالة انتحار في العراق من الأول من يناير حتى 30 أغسطس 2020، لتكون أعلى نسبة مقارنة بسنة 2003.

موقع "مونييتور" أشار إلى أن الأرقام قد تكون أعلى من ذلك بكثير، إذ تحاول بعض العائلات إخفاء الانتحار كسبب للوفاة بسبب الانطباع السلبي لدى المجتمع عنه، في إشارة إلى أن كثيرا من حالات الانتحار يجري تسجيل سبب الوفاة فيها على أنه "موت مفاجئ". ما بين ثقافة الحياة، قبل 2003 في العراق وثقافة الموت المهيمنة اليوم، عاش العراقي اضطرابا فئائي القتل، ما بين قتل الأمل والألم، ما بين التفاؤل والتشاؤم وما يتوسطهما من حالة "التشاؤل"، فقد خفت التظاهرات لانخفاض الحماس والروح المعنوية، بل بعد أن ليس كورونا جبة سياسية وأصبح سلاحا في الحرب الجرومية في سوق التظاهرات، كما يرى الدكتور عبدالسلام الطائي. الواقع، لا يمكن الحديث عن ظاهرة الانتحار في العراق بمنزلة عن الظواهر



حكام بغداد غرباء عن الوطن والسياسة

العاملة للأمم المتحدة بنيويورك، وهي في الأساس ممتلكات للدولة مسروقة. وبدلا من الخروج إلى الهواء الطلق للقاء الجمهور، يتم استدعاء المئات من الموالين في ظرف كورونا، بمشهد يقترب من أساطير الإمبراطوريات، بينما القائد الورع وريث أجداده كان يعظ في الفقه الشيعي بالنجف على حصير من القش.

وتشحن سكانين التعصب الطائفي من قبل زعماء حكما وفشلوا وسرقوا وقدموا ثلث أرض العراق لصنعتهم وصنعية أوليائهم عصابات داعش، يضربون على وتر الطائفية الدموي مجددا، يبحثون في أرياف وأزقة المدن العربية السنية بالموصل وصلاح الدين والأنبار وبديالى، عمّن يقن من الشباب الأبرياء ليغيبوهم في السجون السرية، أو يقتلوهم على مرأى من شهداء الزور متعاطي اللعبة من السنة.

الهبة الجديدة من الفعاليات الانتخابية، من قبل الأحزاب الشيعية وميليشياتها المسلحة، تجري بوتيرة تبدو معها واثقة من الفوز المقبل، لتكشف بذلك جهلها وعدم علاقتها بالسياسة. ولأن استمرارها قائم على معادلة خارجية، تعتقد أن طهران انتصرت في إزاحة الرئيس الأميركي ترامب عن الولاية الثانية، لهذا هي باقية في السلطة ببغداد. مع أن هذا الأمر شأن أميركي داخلي لا علاقة له بالسياسة الخارجية.

قد يقول بعض العراقيين المحبين واليائسين، طالما أن مجموعة الحكم الحالي لا تتعاطى السياسة وأن شغلها يقترب من نشاطات المافيات، إلا ينبغي أن تقابل بذات الأنماط من المواجهة؛ لكن التاريخ الإنساني والمحلي يقول: صحيح أن العراق لم يشهد هذا النمط من الحكام عبر تاريخه الطويل، رغم ذلك، سارقو مال العراق وقتلوا مئات الألوف من الأبرياء وقتهم قصير، حتى وإن حكما بالسلاح وإرهاب الناس، وسيدوا الميليشيات المسلحة على رقابهم.

الثوار الشباب رغم تجميد فعاليتهم الاعتصامية، خاصة في ميدان التحرير ببغداد، فإنهم اكتسبوا مهارة سياسية في التصدي السلمي لسطوة هذه الأحزاب، بعد أن فضحوا تورطها في قتل الشباب الثائر، حتى وإن لم يصل رئيس الوزراء مصطفی الكاظمي إلى موقف حاسم وجري يكشف المتورطين ومن يقفون خلفهم. زمن هؤلاء القتل والغاسدين الذين يحكموا في بغداد، رغم جهلهم أصول السياسة، والغرباء عن العراق قصير جدا.

السلطة، والاعتراف أمام الشعب العراقي بخطاياهم، مكتفين بما نهوه من مئات الملايين من الدولارات، ويرحلوا إلى قصور اشترتها في مختلف بقاع العالم، لا أن يستميتوا، كما يفعلوا حاليا، من أجل الاستمرار في السلطة، حتى بعد أن خسروا من اعتقدوا أنهم جمهورهم الشيعي، من خلال وضع ترتيبات الحماية والمشروعية في الآليات الجديدة للانتخابات، وسرقة شعارات ثورة شباب أكتوبر، بعد أن اغتالوها بسلاح ناعم، واطلقوا أكثر من أربعمئة عنوان لأحزاب جديدة تخوض الانتخابات المبكرة.

بدلا عن التخلي المستحيل، تُنصب المنابر مجددا في القاعات الفخمة، التي تشابه في أعمدها الرخامية وديكوراتها الأسطورية، قاعة الجمعية

الذين تدفقوا وتوطنوا في العاصمة العراقية وباقي المحافظات، ومباشرتهم مشروع التصفيات الجماعية تحت عناوين التطهير الطائفي واجتثاث البعث.

خلال ثماني سنوات من الاحتلال العسكري الأميركي 2003 - 2011 أنجزت مهمة التصفيات الجسدية للألاف من المعارضين للاحتلال الأميركي تحت عنوان "الإرهاب"، وتعززت هذه التهمة وأضيف إليها ما أنتجته دوائر اليمين الأميركي ونفذهت أحزاب الكراهية في سلاحا، ليس للقضاء على أي معارضة سياسية، وإنما لحرمان المواطنين من حقوقهم المشروعة في الحياة الكريمة. كانت اللعبة الرخيصة، التي اعطت مشروعية طائفية لتلك الجماعات، هي التحايل بعض مدعي تمثيل العرب السنة لاستكمال المثلث الطائفي والعراقي، رغم خصوصية حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي أو الاستقلال.

رُعامات سنوية ظهرت لا علاقة لها بالسياسة، بعض المنتمين إليها يتقن فن التجارة، والبعض الآخر ليس لديه سجل لمعارضة النظام السابق، بل كانوا من مناصريه، جرفهم إلى ساحل السياسة سبل المشروع الأميركي الفاشل ثم الإيراني المهيم على العراق.

ثمان سنوات قضاه المحتلون الأميركيون لتثبيت نظام الاستبداد الطائفي، وكان بعض قادة تلك الأحزاب محقا في التعبير عن عرفانه للقادة الأميركيين، مثال تقديم رئيس حزب الدعوة السابق، إبراهيم الجعفري، سيف ذو الفقار علي بن أبي طالب هدية لوزير الدفاع الأميركي رمز المحافظين الجدد دونالد راسفيلد ببغداد، وزيارة نوري المالكي، حين كان رئيسا للوزراء، مقبرة القتلى الأميركيين في واشنطن. ليس مستغربا عدم اهتمام تلك الأحزاب والمجموعات، المتناسلة من الإسلام الشيعي، بقضايا تتعلق بحياة شعب العراق، لأن قادة تلك الأحزاب لا علاقة لهم بالسياسة وتقاليدها، ولا باحكام المسؤولية الوطنية، همهم كان ولا يزال التفنن بوسائل سرقة مال الشعب العراقي، لدرجة أن بلد النفط والثروات تصيح حكومته في عام 2020 غير قادرة على دفع رواتب الموظفين، فتلجأ إلى الاقتراض الداخلي في دائرة مغلقة سنقود إلى إعلان إفلاس البلد.

لم تمتلك الأحزاب الشيعية وقادتها الحد الأدنى من معايير السياسة والإنسحاب إلى الوطن، والمفروض بهم مسؤولية

الذين تدفقوا وتوطنوا في العاصمة العراقية وباقي المحافظات، ومباشرتهم مشروع التصفيات الجماعية تحت عناوين التطهير الطائفي واجتثاث البعث.

خلال ثماني سنوات من الاحتلال العسكري الأميركي 2003 - 2011 أنجزت مهمة التصفيات الجسدية للألاف من المعارضين للاحتلال الأميركي تحت عنوان "الإرهاب"، وتعززت هذه التهمة وأضيف إليها ما أنتجته دوائر اليمين الأميركي ونفذهت أحزاب الكراهية في سلاحا، ليس للقضاء على أي معارضة سياسية، وإنما لحرمان المواطنين من حقوقهم المشروعة في الحياة الكريمة. كانت اللعبة الرخيصة، التي اعطت مشروعية طائفية لتلك الجماعات، هي التحايل بعض مدعي تمثيل العرب السنة لاستكمال المثلث الطائفي والعراقي، رغم خصوصية حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي أو الاستقلال.

رُعامات سنوية ظهرت لا علاقة لها بالسياسة، بعض المنتمين إليها يتقن فن التجارة، والبعض الآخر ليس لديه سجل لمعارضة النظام السابق، بل كانوا من مناصريه، جرفهم إلى ساحل السياسة سبل المشروع الأميركي الفاشل ثم الإيراني المهيم على العراق.

ثمان سنوات قضاه المحتلون الأميركيون لتثبيت نظام الاستبداد الطائفي، وكان بعض قادة تلك الأحزاب محقا في التعبير عن عرفانه للقادة الأميركيين، مثال تقديم رئيس حزب الدعوة السابق، إبراهيم الجعفري، سيف ذو الفقار علي بن أبي طالب هدية لوزير الدفاع الأميركي رمز المحافظين الجدد دونالد راسفيلد ببغداد، وزيارة نوري المالكي، حين كان رئيسا للوزراء، مقبرة القتلى الأميركيين في واشنطن. ليس مستغربا عدم اهتمام تلك الأحزاب والمجموعات، المتناسلة من الإسلام الشيعي، بقضايا تتعلق بحياة شعب العراق، لأن قادة تلك الأحزاب لا علاقة لهم بالسياسة وتقاليدها، ولا باحكام المسؤولية الوطنية، همهم كان ولا يزال التفنن بوسائل سرقة مال الشعب العراقي، لدرجة أن بلد النفط والثروات تصيح حكومته في عام 2020 غير قادرة على دفع رواتب الموظفين، فتلجأ إلى الاقتراض الداخلي في دائرة مغلقة سنقود إلى إعلان إفلاس البلد.

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

من أولى مبادئ وقواعد السياسة في العالم الديمقراطي هي أن الحزب أو المنظمة أو الجماعة المتعاطية للشأن العام، حين تفشل وتخسر جمهورها، تتسحب وتعلن هذا الفشل في احترام لرأي الجمهور، لتتيح لآخرين فرصتهم لممارسة الحكم من خلال انتخابات نزيهة، وليس كالتصويتات ما بعد العام 2005 في العراق، حيث لهذا البلد قصة مختلفة في أصول الحكم، فلا هي عملية تغيير سلمى ديمقراطي للنظام السابق، ولا هي ثورة شعبية، ولا هي انقلاب عسكري جاء بحكم شعبي بديل. جماعات الإسلام الشيعي في العراق، المرتبطة بإيران، جاء بها دون غيرها مشروع "المحافظون الجدد" في واشنطن؛ الذي كان في نزوة انتعاشه في عهد الرئيس جورج بوش الابن، وإبريز قاداته ديك تشيني ودونالد راسفيلد وبول وولفوتز وإليوت أبرامز وريتشارد بيرل، ولحق بهم بالولاء أقتنعوا جورج بوش بان الغزو العسكري للعراق يجب أن يتبعه تسليم الحكم لجماعات شيعية، يمكن العثور على أفرادها في مقاهي وحرارات دمشق وحسينيات طهران ولندن، وعاونتهم في تلك المهمة القيادة الكردية المتهمة بكل من الراحل جلال الطالباني ومسعود البارزاني، ثم تنكر لهم هؤلاء مثلما تنكروا للأميركان بعد أن اشتد عودهم.

هكذا تحول إلى حكام من ليس لديهم علاقة بالسياسة سوى تنفيذ تعليمات نظام الخميني خلال الحرب العراقية الإيرانية، في المخفحات وتفخيز السفارات والمؤسسات الحكومية العراقية، وتصدّر حزب الدعوة مهمة خيانة الوطن بعد أن هجر تظليلاته الغامضة وتاه بين حكم ولاية الفقيه ومشروع الدولة الشيعية الصدرية، وأصبحت نشاطاته الدعائية والتعبوية داخل العراق منفذة لمشروع تصدير الثورة الإيرانية، خصوصا خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1988. حقيقة وصول هذه الجماعات إلى الحكم من خلال الغزو الأميركي كانت كافية لوحدها لعزلها ووضعها تحت حكم العدالة الوطنية الشيعية، منطلما حصل لحكومة "فيشي" العملية للاحتلال الهتلري في فرنسا، التي انتهت بنهاية ذلك الاحتلال وتمت محاكمة رموزها. لكن قيادة الاحتلال الأميركي وفرت لهذه الأحزاب جميع وسائل الحماية الأمنية بما سميت المنطقة الخضراء ببغداد والرعاية السياسية للحفاظ على السلطة عبر لعبة الانتخابات، وترسيخ هيمنة الإسلام السياسي الشيعي بقوة السلاح الأميركي ثم سلاح وكلاء إيران،